وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الثانية

الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١

بعد أن أنهت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨ الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية، أصبح بعدها العراق كله تحت السيطرة العسكرية البريطانية وبدأت مهمة جديدة من مراحل الإدارة البريطانية من اذ التخطيط والتنفيذ الإداري. اذ شرعت الإدارة البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى بتقسيم العراق إلى مناطق سياسية لا تختلف كثيراً عن تقسيمات الإدارة العثمانية مع بعض التحويرات التي كانت تقتضيها الضرورات الإدارية والعسكرية الملحة والمستمدة من التقسيمات المعمول بها في الهند البريطانية[١]. وعلى هذا الأساس كانت الإدارة البريطانية خلال مرحلة الاحتلال العسكري تجمع الأنظمة العثمانية والهندية البريطانية[٢]،فضلاً عن سعي الادارة البريطانية لتأمين الحاجات التي يتطلبها الاحتلال بالاستيلاء على بعض الاراضي والممتلكات وتشغيل العراقيين بالإكراه لخدمة المجهود الحربي البريطاني، والتخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية، تمهيداً لضمه للهند تحقيقاً للسياسة الاستعمارية الطامعة في جنوبي العراق[٣] .أصبح ارنولد

(١).محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢،مكتبة الذاكرة،(بغداد،٢٠٠٩)،ص ص،٣٩-٩٢.

(٢). للمزيد عن السياسة البريطانية في مدة الاحتلال للعراق ،ينظر،اسامة عبدالرحمن الدوري،تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠،(بغداد، ٢٠٠٩).

(٣).جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ص ،١٥-١٦.

ويلسون Arnold Wilson[٤] على رأس الجهاز الإداري في العراق بصفته وكيل الحاكم المدني العام وكان لشخصيته الطموحة وتجاربه السابقة في الهند أثر في مسيرة الإدارة البريطانية في العراق خلال المرحلة التي أعقبت الهدنة[٥].

عمل ويلسون بجد ونشاط لبلوغ أهدافه وتحقيق مطامعه الشخصية ، وكان أثره ملحوظاً في الإدارة البريطانية من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠ ، كما كان لفضاضته المزعجة وغروره وشدة عناده نتائج مهمة على صعيد الإدارة الداخلية. وكان يساعد ويلسون مجموعة من الضباط الذين استمروا في أعقاب الهدنة يشرفون أشرافا تاماً على سير الأمور بجوانبها كافة يعاونهم عدد من الموظفين البريطانيين والهنود العاملين في شتى مراكز الإدارة المدنية. ولم تكن لهؤلاء الخبرة اللازمة في شؤون الإدارة لذلك عينت الإدارة البريطانية مجموعة مساعدين من بعض موظفي حكومة الهند الذين ألفوا أنماط الإدارة المستقرة التي تتميز بشدة التمسك بالتعليمات الرسمية (الروتين). كما لم تكن لأغلبهم خبرة سابقة بطبيعة العراق وأحوال سكانه فاخذوا يعالجون المسائل الإدارية في العراق على نمط الخط العام الذي تعلموه وعملوا به في الهند، فكان من الصعب عليهم التمييز بين الأمور المهمة التي يجب إعطاؤها أهمية خاصة وأسبقية في التنفيذ والمسائل الأخرى التي تحتل أهمية ثانوية[٦].

ومن هذا المنطلق أصبحت اغلب المناطق العراقية يديرها موظفون بريطانيون يسمون بـ (الحكام السياسيين)يكونون مسؤولين أمام الإدارة المركزية التي منحتهم صلاحيات

---

(٤).أرنولد تالبوت ويلسون(١٨ تموز ١٨٨٤-٣١ ايار ١٩٤٠): ولد في ١٨ تموز عام ١٨٨٤ في انكلترا، الحاكم المدني للعراق في بغداد للمدة (١٩١٨ - ١٩٢٠) من قبل الانتداب البريطاني. خلفاً لسلفه بيرسي كوكس ،واجه خلال حكمه الثورة العراقية عام ١٩٢٠ وأقيل على أثرها ليستبدل ببيرسي كوكس= =الذي عاد لتهدئة الوضع،قتل في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٠ اثناء خدمته كطيار، ينظر: سؤدد كاظم مهدي،آرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب-جامعة بغداد،١٩٩٥ ؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة الشعب،ج٥ ،(بغداد، ١٩٧٢)،ص ٥٦.

(٥).ماجدة كريم حسن الجنابي،وزارة الداخلية(المرحلة التأسيسية)دراسة في هيكلها التنظيمي والاداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة القادسية ،٢٠٠٢،ص ص،٤٥-٤٦ ؛ علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ، دراسة في تاريخ العراق الحديث ،(بغداد ، ٢٠٠٨)، ص ص، ١١-١٣.

(٦).عبدالرحمن البزاز،محاضرات في تاريخ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال،ط٣،(بغداد،١٩٦٧)، ص ص،١١٤-١١٥؛محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٠)،ص ص،١٩-٢٠.

إدارية وقضائية واسعة وجهزتهم بقوة عسكرية محلية متمثلة بقوة الشبانة Shabanah [٧] التي تغلغلت الإدارة البريطانية بواسطتها إلى أعماق المجتمع العشائري[٨]،واستخدمتهم في إثارة الفتن والتناحر والانقسامات الداخلية في العراق. كما استخدمتهم في قمع الحركات الكردية مرات عديدة،مما سبب في خلق الأحقاد والكراهية بين القوميتين ،وحقد الشعب العربي على حلفاء بريطانيا[٩].

وعلى أساس هذا النمط من الحكام السياسيين وأسلوب تفكير وكيل الحاكم المدني العام ومخططات السياسة البريطانية قد احتفظت الإدارة البريطانية في العراق خلال هذه المرحلة بصفتها العسكرية لتواصل ممارسة أساليبها القسرية، فبالرغم من توقف العمليات العسكرية لكن الإدارة العرفية كانت هي السائدة وكانت تمارس نظاماً عسكرياً صارماً يتولى تنفيذه ضباط بريطانيون يتقلدون كل الوظائف التنفيذية في طول البلاد وعرضها لا يعرف معظمهم اللغة العربية ويختلفون عن أسلافهم من العثمانيين في الملبس وسبل التعامل والعادات الاجتماعية ويفتقرون إلى المرونة والتساهل وتنقصهم الحكمة والبصيرة[١٠].

---

(٧). الشبانة: كلمة تطلق على قوات الشرطة غير النظامية التي أنشأتها القوات البريطانية المحتلة في العراق وكان بعضها من أفراد العشائر. وأشارت المس بيل بأن الشبانة كلمة كانت تطلق على الجنود المرتزقة الذين يستخدمون بأجور لأغراض شبة عسكرية وعسكرياً احياناً.إن قوة الشبانة قد بدأ تشكيلها كقوة بسيطة تتألف من حوالي ٤٠ خيالاً من أفراد العشائر الذين جندهم عام ١٩١٥ المقدم ايدي من أفراد العشائر في الناصرية ،وفي بعقوبة تم تعيين الكابتن بيدر Pedder مساعد الحاكم السياسي لتولي قيادة الشبانة في أيار ١٩١٨ نواتها ١٤٠ من المشاة و ١١٠ من الفرسان وكانت واجباتهم حفظ الأمن . أما في خانقين فكانت قوة الشبانة تتألف من ٢٠٠ مجند وكانت بأمرة اربعة من رؤسائهم وهم محمود بيك دلو وإبراهيم بيك سراوي وإبراهيم بيك دلو وقادر أغا باجلان ،وقد استخدمهم الميجر سون في تعزيز النظام الداخلي ومنع وصول التجهيزات إلى القوات العثمانية،ويقول ارنولد ولسن أن الشبانة كلمة فارسية تعني الحراس الليلين.ينظر:المس بيل، المصدر السابق،ص٣٠؛ ارنولد تي ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل،دار الشؤون الثقافية العامة،ج١،(بغداد،١٩٩١)،ص١٤٧؛ http://almadasupplements.com

(٨). لقد سعت الادارة البريطانية في العراق لتكوين علاقات متميزة من رؤساء العشائر العراقية في مختلف المناطق لاستخدامهم في تنفيذ خططها الاستعمارية،باستخدام وسائل الاغراء المادي او توزيع الاراضي على الشيوخ أو غير ذلك،بعد أن قامت دوائرها الاستخباراتية بدراسة المجتمع العراقي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولأدق التفاصيل .وللمزيد عن العلاقة بين الادارة البريطانية والعشائر العراقية ، ينظر:تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة يبين الاحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالادارة البريطانية،ترجمة عبدالجليل الطاهر،مطبعة الزهراء،(بغداد،١٩٥٨).

(٩). ينظر الرابط :http://articles.abolkhaseb.net

(١٠). فاضل حسين وآخرون،المصدر السابق، ص ص،١١-١٤ .

بعد إن فرضت قوات الاحتلال البريطاني وضعاً عسكرياً على المدن العراقية ، سارعت هذه القوات بسبب جسامة الواجبات المطلوب تأديتها إلى تشكيل الدوائر التي كانت مهمتها الأساسية سد الاحتياجات العاجلة للقوات البريطانية وتقديم بعض الخدمات للسكان وتنظيم العلاقة بين الطرفين بشكل يضمن للإدارة الجديدة فرض أعلى درجات السيطرة العسكرية ويحقق لها اكبر قدر ممكن من المنافع المادية للتعويض عما خسرته بريطانيا في حروبها العسكرية وتساعد في التخفيف من عبء نفقات قواتها العسكرية الموجودة في العراق، ويتم ذلك من خلال ايجاد نظام مالي يساعد في توفير متطلبات الاحتلال، مع العمل على مشاركة العراقيين في الوظائف الثانوية[١١].

إن خبرة الإداريين البريطانيين المستمدة من تجاربهم السابقة في الهند ومعلوماتهم الاستخبارية عن العراق والموقف الصلب للقبائل العراقية خاصة ولأبناء الشعب العراقي عامة قد ظهرت للمستعمرين البريطانيين أن احكام الهيمنة على ناصية العراق يعد من الأمور الصعبة ما لم تكن لهم قاعدة مضمونة يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ، لذلك حاولوا كسب زعماء القبائل إلى جانبهم بالمغريات المادية والمعنوية المختلفة كمنحهم الهبات وإعفائهم من الضرائب وإقطاعهم الأراضي الزراعية وتعيينهم موظفين إداريين ثم شرعوا نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية في شباط عام ١٩١٦[١٢].الذي يمثل جانباً من سياسة الإدارة البريطانية في تهنيد العراق.

فبعد احتلال البصرة والتقدم الى مناطق العمارة والناصرية المأهولة بالقبائل العربية وافراد العشائر استبان للسلطات المحتلة ان القانون العراقي(العثماني)المطبق في البصرة لا

---

(١١).المصدر نفسه،ص ص،١٣-١٤؛عبدالرحمن البزاز،المصدر السابق،ص ص،٨٣-٨٧؛محمد حمدي الجعفري،المصدر السابق،ص ص،١٩-٢٠.

(١٢). لقد جاء في وصف الظروف والأوضاع التي استدعت الإدارة البريطانية المحتلة لتشريع النظام:((..عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات(أصول المرافعات الجزائية)على أفراد العشائر،وان وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة إدارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل= =ومعرفة تقاليد المنطقة وأعرافها،وإن الموظفين الإداريين البريطانيين مثقلون بالمسؤوليات مما يستوجب أن تعطى أو ترفع عن كواهلهم بعض المسؤوليات وتناط بشيوخ العشائر ورؤسائهم ،وكذلك تشجيع سلطة الشيخ في منطقته لغرض المحافظة على الأمن والنظام.أما الغرض منه فكان تنظيم علاقات أفراد العشائر وتعيين الطرق الخاصة للفصل في المنازعات التي تحصل بينهم وفق الأعراف والتقاليد التي تأصلت فيهم والتي لايمكن تجاهلها دفعة واحدة)) . ينظر:نظام دعاوى العشائر،المادة الأولى؛عبد الكريم البغدادي، نظام دعاوى العشائر، مجلة القضاء، العدد الاول، السنة الاولى، بغداد ، ١٩٩٣، ص٢٠٦-٢٠٧ ؛ المس بيل، المصدر السابق ، ص ص،٢٧-٢٩ .

يمكن تطبيقه تمامًا في المناطق العشائرية وان الحكام السياسيين كانوا في مناطقهم بحاجة الى صلاحيات للبت بسرعة في القضايا الحقوقية والجزائية ولتلافي هذا النقص كان المستر هنري دوبس Henry Dobbs[١٣]قد وضع نصوص هذا النظام في شباط عام ١٩١٦ ومنح فيه الحكام السياسيين سلطة تشكيل مجلس عشائري او اية محكمة عشائرية اخرى للنظر في جميع القضايا التي يكون فيها أحد الطرفين المتنازعين من أبناء العشائر، وذلك بموجب القواعد والعادات العشائرية.وقد اظهر اثناء تطبيق هذا النظام بأنه يتفق ورغبات العشائر لأنه يسر لهم حسم المنازعات بالطرق المألوفة لديهم منذ مدة طويلة[١٤].

اما فيما يخص محاكم الجزاء التركية وتطبيق قانون الجزاء التركي، فكان رأى سر يونهام كارتر انه بالرغم من نظريات القانون الدولي القائلة بانه عندما يتم الاستيلاء على البلاد المعادية اثناء الحروب ينبغي تطبيق قانون العقوبات المحلي لتلك البلاد اذ كان ذلك ممكنا، واذا ما اتفق ذلك مع مصلحة الجيش المحتل،فكان من غير الممكن تطبيقه في العراق لعدة أسباب.منها ان قانون الجزاء العثماني مكتوب باللغة التركية وان قلة من الضباط البريطانيين كانوا ملمين باللغة التركية من جهة ولان تطبيق هذا القانون يتطلب وجود عدد غير يسير من المحاكم وحكام التحقيق والمدعين العامين اكثر بكثير مما كان يمكن تهيأتهم سواء اكان ذلك من الجيش او من موظفي الحكومة السابقة من جهة اخرى، كما ان القانون هذا بعد غير مرتب،وغير كامل وصعب التفسير،بينما يكون قانون اصول المحاكمات الجزائية التركي هو الاخر فأنه كثير التعقيد وغير قابل للتطبيق بين السكان اهل الريف والبدو الرحل في العراق.لذلك عملت الادارة البريطانية على وضع نظام قضائي جديد يهدف الى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية [١٥].

---

(١٣).هنري دوبس(١٨٧١-١٩٣٩): ايرلندي الاصل، بريطاني المولد، تخرج من جامعة اكسفورد ، التحق بعاد تخرجه بحكومة الهند، وقد عمل في اماكن عديدة كأفغانستان وايران والخليج العربي بين عامي ١٨٩٠-١٩١٤ ، انتدب للعمل في الادارة المدينة للبصرة ١٩١٥-١٩١٦ بصفة معتمد للواردات ، ثم عين وزيراً للخارجية في حكومة الهند بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢ ، ثم مندوب سامي في العراق بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٩ ،للمزيد عن دوره في تاريخ العراق المعاصر ،ينظر:انعام محمد علي السلمان، اثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(١٤) .المس بيل، المصدر السابق ، ص ص،٢٨-٢٩ .

(١٥). مدونة : وليد خالد احمد حسن: http://waleedkaisi.blogspot.com

اتضح للحكومة البريطانية في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الأولى أن مشاريع الإدارات المتعددة كانت تتعرض مع مصالحها السياسية ، لذلك غدا العراق في نهاية الحرب يتكون من منطقة إدارية واحدة تدار مركزياً من بغداد ويشرف عليها وكيل الحاكم المدني أو من ينوب عنه الذي اخذ يعمل على تحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية تخضع للسيطرة الإدارية المباشرة ولاسيما أن العراق كان له وضعه الخاص في حسابات الحكومة البريطانية[١٦].

لكن أسلوب الحكم المباشر جوبه بالرفض الجماعي من أبناء الشعب العراقي مما اضطر الإدارة البريطانية إلى أتباع أساليب شتى للحفاظ على مصالحها الحيوية التي خاضت الحرب من اجلها فتقلبت سياستها الإدارية في العراق تقلبات عديدة وارتدت أثوابا مختلفة وطرقت عدة أبواب كمشاريع المجالس البلدية والاستفتاء العام والحكم الذاتي وجرى تقسيم العراق إلى وحدات إدارية كبيرة تسمى اللواء ،وقسم اللواء إلى وحدات أصغر تسمى الأقضية، ونصّب البريطانيون في كل وحدة إدارية ضابطًا بريطانياً لشؤون الأمن الداخلي، ومنحوا الضباط السياسيين سلطات واسعة في الشؤون الإدارية والقضائية والمالية .إضافة إلى سياسة العنف والقوة التي كانت احد الأسباب المهمة لرفض الاحتلال البريطاني ولقيام الحركة الوطنية التي تبنت أسلوب مقاومة الاحتلال البريطاني بشتى الوسائل الممكنة[١٧].

---

(١٦). المصدر نفسه .

(١٧). ستيفن همسلي لونكريك،المصدر السابق،ج١،ص ص،١٦٧-١٩٨؛مدونة : وليد خالد احمد حسن: http://waleedkaisi.blogspot.com